الوطن

عينٌ على الوطن...

سورية يومية سياسية مستقلة

١٢ صفحة | ٢٥ ليرة سورية

الأربعاء ١٥ آب ٢٠١٨ | الموافق ٤ ذو الحجة ١٤٣٩ هـ | العدد ٢٩٦٥ السنة الثانية عشرة | الناشر | الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع | www.alwatan.sy | Al-Watan | Daily Syrian Independent Political Newspaper | August 15, 2018 | No. 2965 | 12th year

مسؤول في تحالف «مسد»: منفتحون ومستعدون للحوار

| وكالات

أكد نائب رئاسة ما يسمى بـ«الإدارة الذاتية» الكردية في شمال البلاد «إقليم الجزيرة»، إفرام إسحاق، أن «موقف مكونات الشمال السوري منذ بداية الأزمة هو أنهم منفتحون على الحوار، ومع الحل السياسي للأزمة التي تعيشها البلاد، لافتاً إلى أن «مسد» أكد مرات عدة استعداده للحوار، وطرح «مشروعها الديمقراطي» كحل لعموم مناطق سورية».

واعتبر اسحاق، في تصريح نقلته وكالة «هاوار» الكردية أمس أن قمة هلسنكي «غيرت الموازين على الساحة السورية والإقليمية، وأشار إلى أن «لا حل للمشكلة السورية دون مشاركة مكونات الشمال السوري في صياغة دستور سورية الجديد، وضمان حقوق مكونات المنطقة»!

أهالي بريقة وبئر عجم والقحطانية إلى منازلهم اليوم

| الوطن

أكدت مصادر أهلية في ريف القنيطرة، أن المجموعات المسلحة وعائلاتها المتواجدة داخل بلدات بريقة وبئر العجم والقحطانية، بدؤوا بإخلاء منازل المدنيين، والتوجه إلى حرش بئر العجم.

وبحسب مصادر إعلامية، فإن المدنيين سيتمكنون وبعد الانتهاء من إخلاء البلدات، من العودة إلى منازلهم خلال الساعات القادمة، حيث نشر موقع الجمعية الخيرية الشركسية في سورية، دعوة إلى الأهالي للتجمع أمام مبنى المحافظة في القنيطرة اليوم الأربعاء ليتم بعدها الدخول بشكل جماعي، إلى قرى القحطانية، وبئرعجم وبريقة.

وكان أهالي البلدات المذكورة أكدوا قبل أيام في بيان نشرته «الوطن»، رفضهم لأي وجود مسلح إلا لقوات الجيش العربي السوري.

الجيش يستعد لمعركة إدلب ويستقدم الحشود الأضخم بتاريخ الحرب السورية

تركيا تتحسّب وتبدأ بتهريب قيادات «النصرة» الأجانب إلى أراضيها

| إدلب- الوطن

مع وصول التعزيزات العسكرية الضخمة التي استقدمها الجيش السوري لاستعادة إدلب، وإغلاق أحد أخطر معابر الإرهاب إلى سورية، بدأت أصداء المعركة المرتقبة تسمع جيداً في أنقرة، التي عمدت على غرار ما فعلت إسرائيل، لتهريب قيادات إرهابييها، إنقاذاً لهم من مصير بائس محتوم.

مصادر إعلامية معارضة مقربة من «النصرة» كشفت لـ«الوطن»، أن عملية تهريب قياداتها العسكرية من الصف الأول، نشطت كثيراً خلال الأسبوع الأخير ومن المتوقع أن تزداد وتيرتها خلال الأيام المتبقية إلى عيد الأضحى، على أن تشمل قيادات الصف الثاني، بعدئذ وحتى نهاية الشهر الجاري قبل انطلاق عملية الجيش السوري التي تتوقعها المعارضة المسلحة، مطلع أيلول المقبل مع استكمال استعداداته العسكرية.

وأوضحت المصادر أن بعض قيادات فرع تنظيم القاعدة في سورية، جرى إجلاؤها من خلال عربات نقاط المراقبة التركية من إدلب إلى تركيا، عبر معبر قرية كفرلوسين الحدودي، على حين تعطى الأوامر العسكرية للجندرما التركية للسماح لأسماء محددة منها بتجاوز معبري قطمة وخربة الجوز إلى الداخل التركي.

وأضافت المصادر بأن تلك القيادات، التي استقدمت السعودية أعداداً منهم عن طريق تركيا لإبعادهم عن أرض المعركة المرتقبة بذريعة أداء مناسك الحج، ومن دون رجعة إلى إدلب، سيعاد توظيفهم في مناطق نزاع أخرى لاستنزاف الدول والشعوب بحسب مصالح الدول الراعية للإرهاب.

على صعيد متصل تواصل قوات الجيش استقدام تعزيزاتها العسكرية، إلى محاور التماس بريف اللاذقية الشمالي، وسهل الغاب بالتزامن مع عمليات تدعيم التحصين ورفع السواتر.

وقالت مصادر متابعة لـ«الوطن»: إن «الجيش السوري يستمر بحشد قواته على أطراف محافظة إدلب، وهذه الحشود هي الأضخم بتاريخ الحرب السورية.

ولفتت المصادر إلى أن «فائض النار الذي سيستخدمه الجيش السوري ضد الإرهابيين، سيشكل صدمة قوية، وستؤدي إلى استسلام الكثير من المجموعات قبل البدء بتحريك قوات المشاة الاقتحامية».

وأكدت المصادر أن «إدلب التي تحوي آلاف الإرهابيين من جنسيات أجنبية، ستكون محرقة بكل ما للكلمة من معنى، وستُفتح جميع جبهات القتال ضدهم من حلب إلى حماه وصولاً إلى اللاذقية»، معتبرة أن معركتها ستكون «معركة كسر عظم مرتزقة الصهاينة».

التطورات المنتظرة شمالاً تأتي على وقع استمرار المعارك جنوباً، حيث واصلت وحدات من الجيش تضييق الخناق على ما تبقى من فلول مسلحي تنظيم داعش في بادية ريف دمشق، وقضت على عدد منهم ودمرت آليات وعتاداً حربياً لهم.

وأفادت «سانا» بأن وحدات من الجيش شددت الطوق على الإرهابيين المتمركزين في تلول الصفا بعد سيطرتها على منطقة أم مردخ إلى الشمال الغربي منها، واشتبكت مع مجموعة من إرهابيي التنظيم، حاولت كسر الطوق المحكم الذي فرضته عليها وحدات الجيش، والتسلل للاعتداء على نقاط عسكرية على محور التلول الجنوبي باتجاه قرية الرحبة.

ولفتت إلى أن الاشتباكات انتهت بإفشال الهجوم، ومقتل ٥ إرهابيين وإلقاء القبض على آخر وتدمير ما بحوزتهم من أسلحة وذخائر، على حين استغل بقية مسلحي المجموعة الإرهابية وعورة المنطقة، وكثرة صخورها وفرّوا باتجاه أوكارها في منطقة تلول الصفا.

أيوب يبحث مع وفد أممي آلية التنسيق حول انتشار «أندوف»

وزير الدفاع العماد علي عبد الله أيوب يبحث مع وفد أممي أمس التنسيق حول آلية إعادة انتشار قوات «أندوف» في الجولان (سانا)

| وكالات

بحث نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وزير الدفاع، العماد علي عبد الله أيوب، أمس مع وفد أممي رفيع من قيادة قوات الأمم المتحدة، آلية التنسيق المعتمدة بين الحكومة السورية وقيادة قوات الأمم المتحدة، حول آلية إعادة انتشار «أندوف» في منطقة الفصل، وفق اتفاقية فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

كما جرى خلال اللقاء بحسب ما ذكرت وكالة «سانا»، التطرق إلى الخطوات التي تم الاتفاق عليها لإعادة تفعيل استخدام معبر بوابة القنيطرة، وفق الاتفاقية التي تضمن تأمين عبور الأهالي في الجولان العربي السوري المحتل، إلى الوطن الأم سورية بإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وضم الوفد، قائد قوات «أندوف» المسؤول عن اتفاقية فض الاشتباك فرانسيس فيب سانزيري، والمسؤولة عن اتفاقية الهدنة كريستين لوند والوفد المرافق لهما.

«نصيب» جاهز لاستقبال مهجري الأردن و«خفض التصعيد» على صفيح التسوية

لافروف: للجيش السوري الحق في استعادة أراضيه

| الوطن- وكالات

على خط سياسي موازٍ للترتيبات العسكرية التي يقوم بها الجيش العربي السوري على تخوم إدلب، حطّ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في أنقرة، لتذكيرها بوجوب المساعدة على اجتثاث إرهابيي الشمال، واستعادة الدولة السورية لحدودها، في رسالة روسية واضحة المعالم بأن القرار السوري لا رجعة عنه، ومناطق «خفض التصعيد» لن تمنع الدولة السورية من تطبيق القانون الدولي، الذي سيعيد إليها أراضيها وأبناءها المهجرين.

لافروف وخلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير خارجية النظام التركي مولود جاويش أوغلو في أنقرة، أكد أن المهمة الأساسية الآن بعد تحرير مساحات واسعة من الأراضي السورية من الإرهاب هي القضاء على تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي الذي يسيطر على معظم محافظة إدلب.

وأضاف: إن اتفاق «خفض التصعيد» حول إدلب لا ينطبق على المجموعات الإرهابية، وللجيش العربي السوري الحق في القضاء على الإرهاب، مضيفاً: «موسكو وأنقرة تناقشان التنفيذ الكامل لاتفاقيات «خفض التصعيد» في سورية، بما في ذلك إدلب»، معرباً عن أمله في حل المسألة المتعلقة بها من خلال التعاون.

وقال: «بالنسبة لسورية، نناقش اليوم عبر قنوات مختلفة مهام التغلب على مقاومة الجماعات الإرهابية الأخيرة، ومهمة العودة إلى الحياة السلمية للمعارضة المسلحة التي ترفض الأساليب الإرهابية، ومناقشة تنفيذ الاتفاقيات حول مناطق «خفض التصعيد».

لافروف الذي زار أنقرة قبيل عقد قمة روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا حول سورية، شدد على أن الجيش العربي السوري له كامل الحق في قمع مظاهر الإرهاب، فهو يوجد على أرضه ويحارب لأجل استقلال بلاده، وبما يتوافق مع قرار ٢٢٥٤، وأضاف: «نحن من جهتنا نؤيد الجيش على هذه الإجراءات بالتوافق مع القانون الدولي».

في المقابل، حذّر جاويش أوغلو، مما سماه «قصف إدلب بذريعة وجود إرهابيين»، معتبراً أن القيام بذلك يعني ارتكاب «مجزرة»، بحسب ما نقلت عنه وكالة «الأناضول» التركية.

إلى ذلك وعلى صعيد الترتيبات المستمرة لإعادة المهجرين السوريين، قال نائب وزير الدفاع الروسي، ألكسندر فومين: إن وزارة الدفاع الروسية «تتعاون بنشاط مع سلطات الدول المجاورة لسورية بشأن عودة اللاجئين إلى بلادهم».

من جهته بحث نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، مع وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية طلال أرسلان «عودة اللاجئين السوريين»، وجاء في بيان للخارجية الروسية أنه «تم بحث قضية تسوية الأزمة السورية، بما في ذلك ضمان عودة اللاجئين السوريين الموجودين على أراضي لبنان».

يأتي ذلك في وقت أنجزت فيه الجهات المعنية في محافظة درعا جميع الترتيبات في مركز نصيب الحدودي، استعداداً لاستقبال دفعة من العائلات السورية المهجرة العائدة من الأردن، تمهيداً لنقلها إلى قراها وبلداتها.

أردوغان وتَجَمّع الاستحقاقات

بيروت – محمد عبيد

هل كان ليتخيل رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أن الاستحقاقات ستتجمع في وقت واحد لتفرض عليه اتخاذ خيارات حاسمة؟ بل إن التساؤل الأهم هو هل مازال بمقدوره فعلاً الاستمرار بالمواربة والتحايل على الوقائع التي باتت تحاصره من كل جانب؟

أردوغان الممسك بمفاصل السلطة من مواقع عدة منذ العام ٢٠٠٢، يقف اليوم على حافة مواجهات متعددة داخلية وخارجية، أبرزها: على المستوى الداخلي، يواجه النظام السياسي التركي اختباراً لقدرته على احتواء تداعيات الضغوطات الأميركية النقدية فيما يتعلق بانهيار سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأميركي، بما يؤدي إلى تضخم في الأسعار وعدم قدرة الحكومة التركية على ضبط حركة السوق وانعكاس ذلك زعزعة في البنية الاقتصادية التي شكلت ركيزة أساسية من ركائز صعود أردوغان شخصياً ومعه حزبه.

إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي في الوقت ذاته إلى استفادة أردوغان وحزبه من هذه الضغوطات في حال تمكن من تجييرها سياسياً لمصلحته، وذلك من خلال تصوير المواجهة بينه وبين إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على أنها تحد لمنع تدجين تركيا وتحجيم دورها الإقليمي الواسع الذي اكتسبته إثر انفتاحها على العالمين العربي والإسلامي وبعد تعزيز علاقاتها مع روسيا، ومن ثم تمكنه من شد عصب محازبيه وجمهوره، وفي حال حصول ذلك فإنه قد يعني تكريساً لاستمرار أردوغان وحزبه في السلطة على حساب تراجع وزعزعة الاقتصاد التركي.

وما يعزز احتمال الوصول إلى هذه الخلاصة هو تمكن أردوغان و«بلطجيته» من إفشال الانقلاب عليه في الخامس عشر من شهر تموز من العام ٢٠١٦، والأهم إتباع هذا الإفشال بحملات التصفية السياسية والإدارية والاجتماعية لجميع معارضيه الفعليين والمحتملين حتى يومنا هذا، ومن ثم إسقاط أي إمكانية لمواجهته داخلياً عبر قيام معارضة قادرة على النيل منه ولو من بوابة التشكيك بقدرته على الاستمرار في قيادة البلاد اقتصادياً وسياسياً نحو الأفضل.

أما على المستوى الخارجي، فإن الصورة أعقد منها داخلياً. إذ إن أردوغان يقف أمام استحقاق «سوري» حاول ويحاول تأجيله لكن لا مفر منه. كان يأمل رئيس النظام التركي أن تتأخر عملية تحرير الجنوب السوري من المجموعات الإرهابية بما يتيح له الوقت الكافي لترتيب الوضع العسكري والديموغرافي في المناطق التي يحتلها مباشرة في الشمال السوري، وفي تلك التي يسيطر عليها استخباراتياً من خلال إمساكه بمعابر وطرق الإمداد والتموين للمجموعات الإرهابية المسيطرة في مدينة إدلب وبعض ريفها إضافة إلى أجزاء من أرياف حماة وحلب واللاذقية. وكان يراهن على الاستفادة من الذريعة التي ساقها حول حق بلاده في ضرب أي إمكانية لقيام كانتون كردي ملاصق لحدودها، وذلك نظراً للتداخل العرقي والاجتماعي بين طرفي الحدود وتأثير ذلك في الواقع السياسي والأمني داخلياً.

لذلك فإن الانهيار السريع للمجموعات الإرهابية ورعاتها في الجنوب السوري وترافقه مع تزايد في قدرات الجيش العربي السوري عدة وعديداً، إضافة إلى إعداده الخطط العسكرية مسبقاً للانتقال السريع لتحرير الشمال السوري، كل ذلك وضع نظام أردوغان أمام استحقاق عاجل يتمثل بحتمية اندفاع الجيش العربي السوري نحو الحدود واضطراره لسحب قواته المحتلة من الأراضي السورية وإغلاق المنافذ والممرات التي يوفرها لبقاء وصمود المجموعات الإرهابية في تلك المناطق، خصوصاً أن هذه المجموعات تتجرأ يوماً بعد يوم على إرسال طائرات مسيرة متفجرة إلى قاعدة «حميميم» الروسية.

إلى جانب أن المناورة بورقة الذريعة الكردية لم تعد ممكنة بعد انطلاق حوار بين بعض ممثلي الأحزاب السورية الكردية وبين ممثلين عن الحكومة في دمشق تحت سقف التسليم المطلق بمرجعية الدولة السورية ومركزيتها ووحدة الشعب والأراضي السورية، وسقوط أوهام الحكم الذاتي أو حتى الإدارة المحلية.

لم يعد أمام أردوغان سوى تثبيت تموضعه المفترض بعد انضمامه إلى ثلاثي «أستانا»، ولم يعد بإمكانه أيضاً اللعب كثيراً وطويلاً على حبال التناقضات الإقليمية والدولية، خصوصاً مع تصاعد المواجهة السياسية والاقتصادية بين واشنطن وطهران من جهة وبينها وبين موسكو من جهة أخرى، هذه المواجهة التي ستفرض اصطفافات حادة على جميع المتحاربين والمتفرجين في الإقليم والعالم.

رئيس مجلس الوزراء في حوار مطول تنشره «الوطن» غداً:

• ترك المسؤول الفاسد بعد إعفائه من منصبه خطأ ومديرون عامون أوقفهم القضاء لأن مخالفاتهم واضحة

• أهّلنا ٨٠٠ مدرسة مدمرة.. وعادت ١٦ ألف منشأة للإنتاج و٥٠ ألف عامل رجعوا لمعاملهم.. وحصلنا ١٢٠ مليار ليرة من القروض المتعثرة و٣٠ ملياراً من أملاك الدولة و٨ مليارات من تصويب ملف التأمين

• استنزاف الخزينة توقف وبدأنا بالاعتماد على مواردنا الذاتية وملف احتياطي القطع الأجنبي يدار بعناية كبيرة ولدينا ما يمكننا من الصمود لسنوات

• نسعى لاستمرار ثبات سعر الصرف في الظروف الحالية وأشهر قليلة للوصول إلى رؤية كاملة لزيادة الرواتب.. قد تستهدف قطاعات محددة والبداية كانت من الجيش السوري

حجو: سنحدث مخبر إعادة تصنيع الوجه للتعرف إلى الجثث

| محمد منار حميجو

كشف رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي زاهر حجو عن استقبال عدد كبير من الجثث وأنه تم أخذ عينات dna للتعرف إليها من دون أن يحدد عددها، مؤكداً أنه تم التعرف إلى بعض الجثث من المعلومات التي قدمها الأهالي للهيئة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد حجو أنه تم استلام مركز جديد للطب الشرعي في الزاهرة بدمشق يضم العديد من الأقسام منها مخبر خاص لإعادة تصنيع الوجه للجثث المجهولة المعالم وخصوصاً إذا كانت الجمجمة مهشمة ذلك ضمن برنامج الاستعراف.

وأوضح حجو أن المركز سيضم مكتباً لاستقبال المعلومات من الأهالي لمقارنة الجثث التي ترد للمركز الجديد معها، مؤكداً أنه سيتضمن برادات لحفظ الجثث ومشرحة مزودة بأكثر من طاولة تشريح وأن تكلفته لا تتجاوز ٣٠ مليون ليرة.

وأشار حجو إلى أنه بعد العيد سيتم تزويد الأطباء الشرعيين بحقيبة تتضمن كل المعدات المطلوبة لتسهيل عمل الطبيب الشرعي وخصوصاً في المرحلة المقبلة.

(التفاصيل ص٧)

شركات إيرانية لتنفيذ ٣٠ ألف منزل ضمن مشاريع «الإسكان»

| صالح حميدي

اتفقت وزارة الأشغال العامة والإسكان مع وفد اقتصادي إيراني يزور دمشق على تنفيذ ٣٠ ألف وحدة سكنية من مشاريع المؤسسة العامة للإسكان في محافظات دمشق وحلب وحمص بواسطة القطاع الخاص الإيراني.

وخلال لقائه معاون وزير الطرق والبناء الإيراني أمير أميني أعرب الوزير حسين عرنوس عن الاستعداد لتلبية رغبة الشركات الإيرانية بالعمل في سورية وتذليل الصعوبات والمعوقات لإطلاق العمل المشترك.

كما اتفق الطرفان على تشكيل فريق من المقاولين الإيرانيين للاطلاع على عمل قطاع المقاولات السورية والدخول بشراكات في قطاع المقاولات للمساهمة وبشكل جدي في إعادة ما دمره الإرهاب.

(التفاصيل ص٨)

حمدان لصناعيي «تل كردي»: الحكومة تحفز ولا تهدد

| عبد الهادي شباط

كشف وزير المالية مأمون حمدان، عن دراسة تعمل عليها اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء، لمنح الصناعيين المتعثرين قروضاً جديدة، لكن ضمن معايير تشمل دراسة كل حالة بشكل منفرد، وتضمن حقوق المصرف.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين حمدان أن كتلة الديون المتعثرة تجاوزت ٢٨٦ مليار ليرة، وهو ما يبرر حزمة الإجراءات التي تعمل عليها الحكومة لتحصيلها.

تصريحات حمدان لـ«الوطن» جاءت على هامش اللقاء الذي جمعه أمس، مع صناعيي منطقة «تل كردي» في ريف دمشق، حيث أوضح وزير المالية، بأن الكثير من الصناعيين استفادوا من قانون جدولة القروض، عبر المبادرة لتسديد دفعة حسن نية، مؤكداً أن الحكومة تعمل على منح كل التسهيلات الممكنة للصناعيين، لكونهم شركاء في دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني.

واعترض العديد من الصناعيين على لهجة التهديد من الوحدة الإدارية حول منح فترة معينة لإقلاع المنشآت، وإلا فسيتم سحب التراخيص، وهو ما أثار غضب الوزير، مؤكداً أن الحكومة «تحفز ولا تهدد الصناعيين».

وزير التعليم العالي يصدر قراراً باسم مجلس التعليم يتجاوز فيه الدستور.. فأين الجهات الوصائية؟

| الوطن

في سابقة لافتة وبعيداً عن أعين السلطة التشريعية، أصدر رئيس مجلس التعليم العالي (وزير التعليم العالي) القرار رقم ٣٧٣ تاريخ ١٢ / ٧ / ٢٠١٨ قيّد من خلاله الحقوق التي كفلها وصانها الدستور بموجب مواده وأحكامه والتي تنص على أن حق التقاضي وسلوك سبل الطعن والمراجعة والدفاع أمام القضاء مصون بالقانون، وأن كل متهم بريء حتى يدان بحكم قضائي مبرم في محاكمة عادلة، إلا أن القرار أصدر «حكمه» بالإدانة والتعويض لا بل سلب الجامعات الخاصة حقها بمحاكمة عادلة نتيجة غرامات بملايين من الليرات فرضتها الوزارة على هذه الجامعات، الأمر الذي اعتبره معنيون تجاوزاً من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية معاً.

وبموجب القرار رقم ٣٧٣ للعام ٢٠١٨ حرمت الجامعات التي قامت برفع دعوى على الوزارة بخصوص المخالفات، من قبول طلاب جدد أو افتتاح اختصاصات جديدة إلا إذا قامت هذه الجامعات بتسديد ٥٠ بالمئة من قيمة هذه المخالفات، فهل يعقل أن يصادر وزير التعليم العالي حق الجامعات الدستوري بالتقاضي ويفرض عليها دفع نصف قيمة المخالفات، وماذا لو صدر عن القضاء قرار وقف تنفيذ دائم أو مؤقت؟!

السؤال الذي يطرح نفسه: هل نصّب مجلس التعليم العالي نفسه مكان السلطة القضائية وأصبح الخصم والحكم؟ وأين السلطات الوصائية من قرارات مجلس التعليم العالي وتعديها على الحقوق؟! برسم المعنيين.

الجمهورية العربية السورية
مجلس التعليم العالي

القرار رقم/٣٧٣/

مجلس التعليم العالي،

بناءً على أحكام قانون تنظيم المفاضلات رقم (٩) لعام ٢٠٠٦ وتعديلاته،

وعلى أحكام المرسوم رقم (٢٨٠) لعام ٢٠٠٦ المتضمن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المفاضلات وتعديلاته،

وعلى أحكام المرسوم التشريعي رقم (٢٦) لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته التنفيذية وتعديلاته،

وعلى أحكام المرسوم رقم (تاريخ ٢٠١٨/٠٣/٠٤) المتضمن اللائحة الداخلية،

وعلى أحكام قرار مجلس التعليم العالي رقم (٨٠٧) لعام ٢٠٠٧ المتضمن النظام الداخلي لمجلس التعليم العالي وتعديلاته،

وعلى ما ألزم مجلس التعليم العالي في جلسته رقم (٩) للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٢

يقرر ما يأتي:

١- لا يسمح للمؤسسات التعليمية الخاصة، التي فرضت عليها هرمات وقامت برفع دعوى على الوزارة بخصوصها، بإحداث اختصاصات جديدة أو افتتاحها، أو قبول طلاب جدد، إلا في إحدى الحالتين الآتيتين:

أ- أن تسدد المدعية نسبة ٥٠٪ من قيمة الغرامات المفروض عليها.

ب- البت بأساس الدعوى وأصل الموضوع بحكم قضائي مبرم، وتسديد الغرامات المحكوم بها إلا ما استثني بحكمه.

٢- لا يسمح للمؤسسة التعليمية الخاصة، التي لم تقم برفع دعوى، بإحداث اختصاصات جديدة أو افتتاحها، أو قبول طلاب جدد، إلا إذا سددت كامل المبلغ.

٣- يطبق هذا القرار على الجرائم التي تقترف على المؤسسات التعليمية الخاصة بعد صدوره.

٤- يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

دمشق في ٢٠١٨/٧/١٢

رئيس مجلس التعليم العالي
وزير التعليم العالي
الدكتور عاطف النمر

نسخة/ للسيد وزير التعليم العالي للتطوير.
للسيد وزير التعليم العالي – رئيس مجلس التعليم العالي.